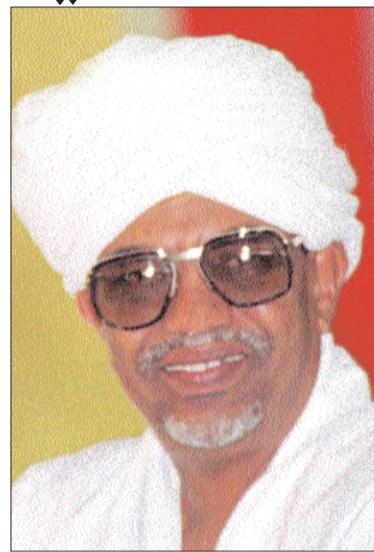


# خلافات على قضية إقليمية تبدأ بالسودان وتنتهي في العراق



سعد الدين ابراهيم



عمر البشير



سنی مبارک

نتياراتهم ضد إسرائيل، عندما كانوا عقلانيين. وعندما ادركوا ان للحرب آلياتها الخاصة، وان للحرب حدودها القصوى. وهم نجحوا، عندما فهموا ان الحرب هي السياسة بوسائل اخرى، وانها ليست كل السياسة. ولبيست بديلاً عنها.

في العام 1973 قاد العرب الحرب ضد إسرائيل ضمن اهداف محدودة، وكمحرك فقط لاستاتيكو السياسي الذي كان قائماً ونجحوا.

في العام 2000 انسحب إسرائيل من جنوب لبنان تحت ضربات المقاومة، نتيجة واقع واستراتيجية عقلانية اعتمدها كل من حزب الله (لبنان)، وسوريا. فحزب الله لعب اللعبة بحسب الأصول خلال صراعه العسكري في جنوب لبنان، مستنداً إلى شرعية غير منقوصة معترف بها حتى من قبل اعدائه، والافما معنى توقيع إسرائيل وموافقة اميركا على تفاهم ببريل /نيسان العام 1996؟

في ظل هذا الوضع، تبدو الهجمة الاميريكية على مراكز الثقل العربية والمتمثلة في كل من السعودية ومصر، قوية وشرسة، فهل يمكن الصمود والمقاومة؟

طبعاً، لكن ضمن العمل الجماعي  
ويتساءل المرء العربي حالياً عن دور  
الجامعة العربية. وهل يعقل لا يدعي العرب  
على اجتماع طارئ في ظل هذه الهمجة؟ كما  
يمكن السؤال عن المصالحة السعودية  
العراقية خلال قمة بيروت، وعن الآليات  
تطبيقاتها؟ وهل كانت استعراضية فقط؟  
ونسأل نحن الآن، ما يمنع العراق الآن، وفي ظل  
التهديدات التي تتناول كيانه واستمراره، من  
أن يعلن انه مستعد للاعتراف الرسمي بدولة  
الكويت، وهو مستعد لترسيم الحدود تحت  
شرف الأمم المتحدة (قبل ما حدثته الأمم  
المتحدة سابقاً)، وذلك بعد تحرير الأسرى  
الكويتيين من سجونه؟ وما الذي يمنعه من أن  
يقود حملة دبلوماسية تحت جناح الجامعة  
العربية، وبقيادة كل من مصر وال سعودية  
تهدف إلى التعامل مع موضوع التفتيش على  
ساحتة غير التقليدية، إن التراجع أمام  
التهديدات المصرية يعتبر خسارة وقداناً  
لشرف العربي؟ وهل ان الكلفة من خلال  
الجامعة العربية، هي أغلى من الحرب المقبلة  
عليه وعلى العرب؟ أسئلة بحاجة إلى أجوبة  
سريعة وتحديداً من قبل السعودية ومصر.  
فهل هذا ممكن؟

\*كاتب لبناني، عميد ركن متلاعِد

الثانية. وهي أصبحت الآن هامشية لأن أميركا أصبحت متداخلة، موجودة ومؤثرة بعمق في منطقة الخليج ومحيطها بشكل يجعلها تقوى الحرب من دون موافقة أحد، لأنها داخل المنطقة ولا من خارجها. فإذا ما تعذر تأمين قواعد انطلاق للطيران الأميركي من الدول المحيطة بالعراق (وهذا مستبعد)، فإن أميركا قادرة وبعد تجاربها الناجحة في كوسوفو وأفغانستان على أن تبتكر أساليب مختلفة، وقد تكون حاملات الطائرات بديلًا لذلك. فأمريكا استطاعت من خلال هذه التجارب أن تخلق عقيدة قتالية استراتيجية جديدة تؤمن لها تحقيق أهدافها السياسية، وذلك من دون اللجوء إلى العمل الدبلوماسي المضني.

تقوم هذه العقيدة على: جيش ح EIF-1 قادرة على الانتشار ومجهز بعتاد تكنولوجي متقدم. يرتبط هذا الجيش بمنظومة قيادة واتصال وسيطرة متطورة وسريعة جداً. تدعم هذا الجيش قدرة نارية غير محدودة متمثلة في تنوع جوي فريد من نوعه، وسلاح صاروخي ذكي لم يعرف تاريخ الحروب مثله. كل هذا في ظل سيطرة أميركية على البحار والجو والفضاء والمعلومات. ويدرك أن هذه العقيدة وسائلها لا تتوافق لأية دولة في العالم الأمر الذي يطلق به أميركا من دون رادع.

وبالنسبة إلى القضية الفلسطينية وهذا بيت القصيد، لا يمكن لمصر التي خاضت أربع حروب تقليدية وحرب استنزاف، وضحت بالآف الضحايا و مليارات الدولارات من أجلها، أن تدير لها ظهرها في الوقت الحرج. فالنقل المصري لدى الولايات المتحدة وأهميتها الاستراتيجية في المنطقة قاما على دور مصر الريادي في الصراع العربي الإسرائيلي. فهل يمكن التخلص عن مصدر القوة الوحيدة المتبقية؟

**ما هو السبيل الممكن والمتبقي إذاً؟**

يتهم الغرب العرب عموماً بأنهم عاطفيون في قراراتهم وخياراتهم الاستراتيجية. فهم ذهابوا في حروبهم ضد إسرائيل من دون تحضير مسبق، وطالعوا دائمًا بالحد الأقصى لأهدافهم (حقٌّ قُوىٌ)، مبتعدين عما هو واقعي / منطقي. حتى أنهم يعتبرون التراجع عن بعض القرارات هزيمة بحد ذاتها، متناسين أن لتحقيق الاهداف طرفاً خاصة مساعدة قد لا تتوافق دائمًا. وهم أيضًا يشعرون أن التراجع المؤقت إمام العدو الأكبر هو هزيمة نكراء بحد ذاتها. فهل هذا صحيح؟

يعتبر المحملون أن العرب حققوا أقصى

الضغط على الحكومة الإسرائيلية لوقف مجازر ضد الفلسطينيين. حتى أنها لم تقم بأقل مما يمكن تعبيراً عن سخطها، كقطع العلاقات وسحب السفير المصري من إسرائيل. في هذا الإطار، قد تكون مصر رافضة لخطة ترحيل الزعيم الفلسطيني وبشدة. وهي قد تكون ممانعة لما يحاك للسلطة الفلسطينية والذي بدأت بشائره تظهر عبر خطة «غزة، بيت لحم أولًا». وهي قد تكون هددت بشيء ما إذا ما نفذت خطة الترحيل، أو رتب البيت الفلسطيني بشكل يجعلها خارج دائرة التأثير على مجرى الأمور، وخصوصاً أن لها حدوداً مشتركة مع غزة. قد يكون هذا الأمر أزعج لادارة الأميركية، التي تحاول الآن انهاء القضية الفلسطينية وترتيب البيت الداخلي بطريقية تلائم الحليف الأهم في المنطقة (إسرائيل) وذلك بانتظار استكمال لاستعدادات للحرب على العراق. الحرب التي سوف تكون المدخل الأساسي لتغيير صورة المنطقة جزرياً. أو قد يكون هذا التأثير كانه خرج لمصر مما قد يحدث لاحقاً في الأرض المحتلة. فالكل يتوقع أن «غزة أول» سوف لن تنجح بسبب المعارضة لها. والفشل قد يعني خروفة للرئيس عرفات قبل عملية الترحيل وإعادةاحتلال كل الأرض والبقاء فيها.

ماذا يمكن أن تفعل مصر في هذه المرحلة؟ لا يمكن لمصر وقف المبادرة الأميركية لحل الأزمة السودانية. حتى لو كان الحل يتعلق بالأمن المائي المصري. فالحرب المصرية مستبعدة، لأنها سوف تؤخذ على أنها حرب على أميركا. وهل من عاقل يريد حرباً على «الديناصور» الأميركي الجريح والهاجئ الآن؟ حتى إن الحرب تستلزم دعماً من دولة كبيرة كما كانت الحال أيام الحرب الباردة. وهذا الأمر مـ يعد متوفراً حالياً. كل ما يمكن لمصر أن تفعله هو أن تحاول تأمين مستقبل المصادر المائية مع ما قد تنتجه المبادرة الأميركية، وذلك من خلال الدبلوماسية فقط. كذلك لا يمكن للفاقدة أن تقف مع الإرهاب الذي تقاتله أميركا. فهي أصلاً مستهدفة منه وبقوتها. كذلك هي أصبحت في نقطـة اللاعودة من هذه الحرب على الإرهاب. كما أن مصر لا تزيد ان تعكس نياراً عالمياً معاذياً للإرهاب، التيـار الذي سوف يرسم ملامح النظام العالمي المقبل. وهي لا تزيد عن تكون خارج القطار، لا بل تزيد ان تكون مشاركة وفعالية. وبالنسبة إلى العراق يبدو لتأثير المصري غير فعال، لأن وضع مصر تختلف عمـا كان عليه إبان حرب الخليج

□ كيف يعقل أن تؤتّب الولايات المتحدة دولة مصر عليناً؟ كيف تُطلق أميركا خطاباً تأديبياً لأهم حليف استراتيجي إقليمي في منطقة الشرق الأوسط؟ لماذا الآن، وأميركا بحاجة إلى كل دعم عربي وإسلامي لحربها المرتبطة ضد العراق؟ هل المطلوب إخراج مصر كما تخرج السعودية الآن؟ هل تبدل الموازين والأهميات الجيو - سياسية للدول عموماً، وللحلفاء خصوصاً في المنظور الأميركي؟ هل إن إخراج مصر يخرجها من المنظومة السلمية الشرق أوسطية، ليضع السلم مع إسرائيل على كف عفريت؟ هل إن مصر قادرة على الخروج من السلم؟ أسئلة معقدة وصعبة. وقد يكون الجواب على سبب التجريح للأميرك، لمصر منحاً من كا، ما، دأعلاه.

ما هو سبب التجريح؟

ربط الرئيس الأميركي جورج بوش حديثاً المساعدات الأميركية لمصر، بمصير السجين سعد الدين إبراهيم، محرباً بذلك الرئيس المصري الحليف الأهم في العالم العربي.

آخر لا صرورة للثانية الأميركي. مادا بعد؟

## في البعد العراقي

ترفض القاهرة حتى الآن ضرب العراق (على الأقل علينا). وتحاول قدر الإمكان توجيه الجهد الأميركي نحو الوسائل الدبلوماسية المدعومة بالقوة العسكرية. فالقاهرة تعني في العقق تماماً ان التغيير العراقي قد يؤدي إلى تغيرات جذرية في المنطقة، الأمر الذي قد يبدل موقع قوتها في المعادلة الأميركية، وتسيطر فيها أميركا على مفاصل القوتين السياسية والنفسية. فما حاجة أميركا إلى مصر في ظل عراق مجنون، وسوريا مطوقة، وإيران محتوة، وإسرائيل تقريباً مهيمنة على الداخل الفلسطيني. في هذا الوضع، هل تستطيع مصر التهديد بالخروج على العملية السلمية، أو هل يؤثر تهديدها؟ لا، طبعاً. كما أنه حتى الآن، لم ترفض مصر استعمال أراضيها في الحرب على العراق كالمأوى متلاً علماءً بأن الوضع الجغرافي المصري، يبعد مصر من أن تكون مهمة وحيوية لأميركا في هذه الحرب. فأميركا لا تحتاج إلى مصر عسكرياً في هذه المرحلة، وخصوصاً بعد «موافقة» الأردن السورية على ذلك. لم تقم مصر براية محاولة جديدة «للخريطة» على أميركا، الأمر الذي لا يستدعي التأثير العلني. مادا بعد؟

## في البعد السوداني

تشعر مصر حالياً أنها مستبعدة من المشاريع السلمية المطروحة لحل النزاع السوداني. فالاجتماعات التي عقدت بين ثوار الجنوب والحكومة السودانية، حصلت دون مشاركة مصر حتى بصفة مرأقب. فكيف يعقل أن تستبعد مصر الحليف الأهم في منطقة الشرق الأوسط، وخصوصاً عندما يتعلق الأمر باهتمامات استراتيجية حيوية تاريخية كانت من أساس قيام الحضارة المصرية. فمصر من دون النيل ليست مصر. من هنا يجدون تهديد الأمن المائي الغذائي المصري هو ما يقلق القيادة المصرية. فالمشروع المطروح لحل قضية السودان يتضمن انفصال الجنوب عن الوطن الأم، وهو المخطط الذي تسيطر تقريباً

على مصادر مياه النيل. ويدرك أن القيادة المصرية وعبر كل تاريخها، أدخلت موضوع المياه في المرتبة الأولى في أهمية مهامها الاستراتيجية. وهي أحدث الخطط وأمنت الوسائل العسكرية اللازمة لدرء هذا الخطر، بشكل يوازي ما أعدته وأمنته للخطر الآتي من الشرق والمتمثل في إسرائيل. كذلك لا يمكن لمصر أن تقبل بتقسيم أي بلد عربي وخصوصاً إذا كان مجاوراً، الامر الذي يشكل سابقة لمزيد من التقسيم في أماكن أخرى من العالم العربي. ماذا فعلت مصر حتى الآن جواباً عن هذا الواقع الجديد؟ حتى الآن بـالخطاب المصري معترضاً من دون أن يكون هجومياً، الوضع الذي قد لا يبرر التأنيب الأميركي. ماذا بعد؟

### في البعد الإرهابي:

حتى الآن، تتطابق الأجندة الأمنية الاميركية مع الأجندة المصرية. فالبلدان كنظامين، مهددان من قبل تنظيم «القاعدة». ومصر حتى الآن تتعاون استخباراتياً إلى أقصى الدرجات مع حملة أميركا على الإرهاب العالمي، في السر والعلن. حتى أنه يقال إن

□ العصر الحديث جلب معه المؤسسات التي لا غنى عنها لتسخير شئون الدولة والمجتمع... ووُجِدَت الدول ضاللتها في البيروقراطية التي تنظم الإجراءات الحكومية وتمكن الدولة من السيطرة على الأوضاع وتوجهها بحسب السياسة العامة للدولة. الا ان هذه البيروقراطية تعمدت - عالمياً - بصورة لم يتوقعها أحد. وبعد الحرب العالمية الثانية أصبحت مؤسسات الحكومة تسيطر على كل شيء، حتى على الشركات الاقتصادية الكبرى. ومع الأيام ازداد حجمها وأصبحت عبئاً على موازنة الدولة وتسبب تعطيلاً لمعاملات الناس وختقاً للاقتصاد.

وعلى هذا الاساس بدأ الشمئاز من كلمة «بيروقراطية» ينتشر على رغم ان الحكومة لا تستطيع ممارسة مهامها من دونها. وعلى هذا الاساس بدأت حركة عاليه «لتحصيص» القطاع العام، بمعنى آخر ان تتخلى البيروقراطية الرسمية عن الاقتصاد وتسلمه للقطاع الخاص الذي سيكون اكثر حرصا على الارباح والخسائر من الموظف الحكومي الذي لا يهمه كثيرا ذلك الامر، بقدر ما يهمه الاستمرار في عمله وفرض شروطه الحكمة لتنسيب الاموال.

وهكذا ايضاً نشطت الدعوة إلى أن تتخلّى الدولة عن الخدمات الأهلية وتسلّمها للجمعيات الأهلية (أو ما يطلق عليه المجتمع المدني)، لأن الجمعيات الأهلية هي الأكثر قرباً من الناس ، وهي الأكثر تأثراً بمساندة أو عدم مساندة الناس لبرامجها. وهكذا ايضاً نشطت الدعوة إلى أن تسمح الدولة للقطاع الخاص بتوفير الخدمات الأساسية في مختلف المجالات التعليمية والصحية وحتى إدارة السجون وغيرها. ونحن في البحرين من احوج الناس إلى التخفيف من البيروقراطية وتقليل الوزارات والدوائر الحكومية وغيرها. فلو قارنا أنفسنا مع سنغافورة أو دبي فسنجد ان البحرين لديها وزارات ودوائر متلهلة، وهذه الدوائر تحتاج إلى موازنة كبيرة ولربما اختفى البرنامج الاصلاحي داخل الماكينة الضخمة ولا يستطيع الخروج منها سالماً. وذلك ليس لسوء نية هنا او هناك ولكن أساساً البيروقراطية الضخمة لا تستطيع ان تكون مرنّة ولا تقبل إعادة التشكيل بالسرعة التي يتطلّبها اي مشروع اصلاحي . فالبحرين لديها خمسة اضعاف المؤسسات الحكومية الموجودة في بلدان اخرى مماثلة لها في الحجم. والترهل البيروقراطي له أثر مشابه للتزلّل في الجسم لدى الإنسان: يتقلّل الحركة ويبلّه الأكل (أو المال) ولكن من دون فوائد للجسم . وفي عالم اليوم هناك أمثلة ناجحة للتخلص من ترهل البيروقراطية ولنحتاج إلى اختراع وسائل جديدة، بل كل ما علينا هو دراسة تلك التجارب. وهذا ليس عيباً، بل حتى اليابان بدأت حديثاً برئاسة تلك الحكومية للتخلص من عدد من مؤسسات الدولة وبذلت بتسليمهما للقطاع الخاص. وحتى وزارة التجارة الدولية اليابانية (التي كانت تفتقر في الثمانينيات بأنها افضل وزارة تجارية في العالم) اكتشفت ان الزمن تغير وبدأت برنامجاً للتخلص من كثير من اجراءاتها البيروقراطية لغاية تنشيط الاقتصاد الياباني.

الاشكالية، اذن، في معرفة الطريق الأفضل، وفي تنفيذ عملية التخلص من الترهل ولكن بصورة عادلة وخاضعة للشفافية المطلوبة

دولي لباب وجود ديمقراطية في أي نظام ما.

## تفكيك السودان

- بدأت ترتسם معالم الحدود الدستورية للدولة السودانية المقبلة. فالمفاوضات التي توقفت في كينيا بين مختلف الاطراف والقوى السودانية باشراف دولي - افريقي كانت توصلت إلى صيغة توافقية تقضي باعتماد النقاط الآتية :
  - اولاً، الحد من صلاحيات الرئيس عمر البشير بتعيين جون قرنق نائباً للرئيس معززاً بصلاحيات تعطيه حق الاعتراض (الفيتو) على قرارات الرئيس السوداني.
  - ثانياً، اجراء انتخابات عامة في مدة اقصاها 18 شهراً من توقيع الاتفاق تنتهي بتشكيل الهيئة التشريعية وتتألف من مجلسين هما: الوطني والولايات.
  - ثالثاً، يُمنح الجنوبيون 33 في المئة من مقاعد البرلمان و40 في المئة من مقاعد مجلس الولايات.
- ثارت معالم الاتفاق الدستوري مخاوف مصر - التي استبعدت من المفاوضات والمشاركة في المفاوضات - فأبدى الرئيس حسني مبارك حذره في خطاب ألقاه عبر فيه عن مخاوف القاهرة من احتمال تقسيم السودان. ورأى اذا حصل الامر فإنه يهدد بتقسم دول القارة الافريقية إلى دويلات

ويرى دبلوماسيون ان مصر تخشى ان يؤدى تقسيم السودان الى تعقيد مسألة تقاسم مياه النيل اضافة إلى سيطرة «الاصوليين» على شمال البلاد. وللطمأنين النظام المصري سحب الرئيس السوداني كلامه عن «مثلث حلايب» والخلاف على ترسيم الحدود ومدد حبس حسن الترابي مدة سنة قابلة للتجديد، وشن حملة اعتقالات طاولت 30 من قيادات حزب «المؤتمر الشعبي» المعارض.

والسؤال هل ادخلت واشنطن دولة السودان في استراتيجية تفكك العالم العربي - الاسلامي مستغلة حملتها الدولية على ما تسميه مكافحة الارهاب؟

سؤال سابق لزمانه. ولكن المؤشرات تدل على وجود خطة اميركية مغلفة باطارات قانونية شرعية (منظمة الامم المتحدة) تعمل على تهيئة الفضاءات الاقليمية والعربيّة لقبول مثل هذا المشروع.

ومن تابع «مفاوضات السلام» في نيروبي، التي جاءت على خلفيةمبادرة اطلقها الرئيس الاميركي جورج بوش ورعاها الامين العام للامم المتحدة كوفي عنان في جولة افريقية زار خلالها السودان، لاحظ ان النظام الحاكم في الخرطوم بات على قاب قوسين لقبول فكرة «تفكيك» الدولة إلى مناطق اقليمية تشرف على اداراتها حكومات محلية تملك صلاحيات محدودة قابلة للتطور في حال قررت العواصم الكبرى تمزيق السودان.

ويذكر ان المشروع الاميركي يقترح في البند الثالث ان تتألف البلاد من ولايات تكون لكل منها حكومتها وبرلمانها وقوانينها. وان يتآلف الجنوب السوداني من ثلاث ولايات تعمل مجتمعة تحت اشراف الحكومة الاقليمية العامة.

ويقترح المشروع ربط الحكومات المحلية والاقليمية بحكومة مرکزية تمارس صلاحيات سيادية وتتصدر القوانين شرط ان تنقل العاصمة القومية من الخرطوم إلى مدينة اخرى يتفق عليها لاحقا.

مشروع «تفكيك» السودان، وتحويله من فيدرالية إلى كونفديرالية، تقاده الولايات المتحدة سلبياً، جاء بعد تهديدات اميركية بضرب النظام وهدم الدولة باسم «مكافحة الارهاب»... ما اضطر حكومة البشير إلى قبول فكرة التفاوض حتى لو كانت على حساب الدولة ومستقبلها. فالرئيس البشير لا يخear امامه سوى قبول القليل حتى لا يفرض عليه الكثير الا ان ضربة توريت انذرته الخرطوم من مغبة الرهان على وعد قرنق.

السياسة نفسها انتهجتها ادارة البيت الابيض في افغانستان بعد ضرب طالبان. وتحاول تطبيقها في العراق (هدم الدولة او تفكيكها إلى مناطق وحكومات اقليمية ومحليّة). والسودان (الاكبر دولة عربية وافريقية في مساحتها الجغرافية). وافق من حيث المبدأ على تفكك دولته طوعاً، فهل يوافق العراق سلماً ام ينتظر الحرب التي باتت على الابواب وتنظر الذريعة القانونية؟

فلسطين تحت الاحتلال

# تدمير المنازل وقطع الارزاق وتعطيل المجتمع عن العمل

المأذين زاد عدد هؤلاء على عشرة آلاف شخص. وترتب على ممارسات إسرائيل في الأراضي الفلسطينية وخاصةً لجهة الإغلاق ومنع التجول وسياسة عزل التجمعات السكانية عن بعضها بغضّها، تردّيات في الواقع التعليمي، إذ أغلقت المدارس والجامعات، ومنع الطلاب والأساتذة من التوجّه إليها، والأمر نفسه تكرر في حقلِ الغذاء والصحة، إذ تأثرت إمدادات الغذاء والماء بسبب سياسة عزل المدن والقرى وحصارها ومنع التجوال. وأدى انخفاض إمدادات الغذاء والماء وذرتها أحياناً إلى تأثيرات مباشرة على صحة الأطفال وكبار السن وعلى النساء. وطبقاً لآقوال مصطفى البرغوثي، فإن الحال الصحية سيئة جداً، فمثلاً كانت أعلى نسبة لمرض فقر الدم (الأنيميا) بين النساء في سنوات الاحتلال السابقة لا تزيد على 20 في المائة والآن باتت النسبة 48 في المائة، ويعاني 45 في المائة من الأطفال تحت سن الخامسة من فقر الدم (الأنيميا) بينما يعاني 30 في المائة من الأطفال من سوء التغذية.

إن الواقع الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي، هو أكثر بكثير مما تشير إليه الأرقام والوقائع المذكورة التي تقدم مؤشرات لحالات معينة، إذ هي لا تعطي صورة عن التأثيرات النفسية والاجتماعية التي صارت إليها حياة الناس. كما أنها لا تشير إلى الواقع الإحباطي الذي يشعر به الفلسطينيون نتيجة الخوف على مستقبلهم الموضوع في مهب الرياح بسبب ممارسات (إسرائيل)، وبسبب الدعم الأميركي الذي تلقاه بصورة علنية ومكشوفة.

وحال الفلسطينيين ومعاناتهم من الاحتلال، وإن كانت تدفع البعض منهم إلى اليأس والاحباط، فإنها تدفع الكثير منهم إلى المضي في مقاومة الاحتلال من أجل الاستقلال وبناء دولة فلسطينية. وطبقاً لكثير من التقديرات والمؤشرات، لم تتلاقص مقاومة الفلسطينيين أو تضعف على رغم عنف الاحتلال الأمر الذي يؤكد، أن دموية الاحتلال، سوف تدفع إلى استمرار مقاومة الفلسطينيين، وأن وقف العنف في الأرضي الفلسطينية، إنما يمكن في الانسحاب الإسرائيلي من الأرضي الفلسطيني، والبحث عن حل عادل دائم (لا مجرد الانسحاب من غزة وبيت لحم) يضمن دولة عاصمتها القدس وحل مشكلة اللاجئين.

A woman in a black headscarf and dark clothing sits alone on a pile of rubble, looking towards a yellow bulldozer operating in the background. The scene is filled with dust and debris.

الذى قامت القوات الاسرائيلية به وخصوصاً في الضفة الغربية. القوات الاسرائيلية دمرت منذ بدء الانتفاضة في 28 سبتمبر / أيلول 2000 وحتى فبراير / شباط 2002 أكثر من 720 بيتاً إما بالهدم المباشر، وأما بواسطة القصف الذي تقوم به القوات الاسرائيلية. وألحقت الضرر والذى بـ 11553 بيتاً، وأثرت على حياة 73600 من سكان هذه البيوت. وخلال اجتياح المدن والقرى ومخيمات الضفة في مارس / آذار وابريل / نيسان، هدمت إسرائيل 881 بيتاً، وألحقت أضراراً بـ 2883 بيتاً في مخيمات اللاجئين، ما أثر بصورة مباشرة على حياة 22500 شخص من سكان هذه البيوت. وأكد مصطفى البرغوثي «أن عدد الشهداء الفلسطينيين، بلغ منذ بداية الانتفاضة 1779 شهيداً، نحو 85 في المائة منهم من المدنيين، ويشكل الشهداء والجرحى نسبة تعادل واحداً في المائة من مجموع الشعب الفلسطيني».

إلى ماتؤدي إليه سياسة الاحتلال من دمار اقتصادي واجتماعي وقتل وتشريد وعاهات دائمة، فإنها من خلال الاعتقالات التي تمارسها، تعطي لتلك السياسة أبعاداً أكثر مأساوية، وهناك الآلاف من الذين اعتقلتهم «إسرائيل» في الضفة خلال العامين الماضيين، وفي شهرى مارس وابريل

«إن الاقتصاد الفلسطيني مشلول ولا يعمل بأكثر من 25% في المائة من طاقته، ما أدى إلى انخفاض إجمالي الناتج القومي من 5.8 مليارات دولار في العام بنسبة تتراوح بين 45% في المئة و48% في المائة، بينما سجل إجمالي الناتج المحلي تراجعاً بنسبة 40% في المائة، وانخفض دخل الفرد الفلسطيني إلى 800 دولار في العام مترافقاً مع تراجع القوة الشرائية لأسباب بينها هبوط العملة الاسرائيلية وارتفاع سعر الدولار، واستمرار الحصار الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية، وعدم ذهاب العمال إلى عملهم. وبحسب تعبير وزير الاقتصاد الفلسطيني، «أدلت السياسات والمارسات الإسرائيلية إلى تحول الاقتصاد الفلسطيني إلى اقتصاد منهك، يحتاج إلى ما بين خمس وسبعين سنة لإعادته إلى عافيته. كما أن مهمة إعادة البناء صعبة جداً وبحاجة إلى جهود جبارية وأموال كبيرة، لاسيما بعد التدمير الذي أصاب البنية التحتية والمؤسسات الاقتصادية على أيدي قوات الاحتلال».

وبطبيعة الحال، أدى تردي حال الاقتصاد إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية والمعيشية، وابرز تعبيراتها البطالة الظاهرة وتعظيم الفقر الشديد، مترافقين مع نتائج التدمير

□ يزيد عدد الفلسطينيين الذين هم تحت الاحتلال الإسرائيلي على ثلاثة ملايين نسمة، ثلاثة في المناطق المحتلة العام 1948، والباقي يتوزعون على الضفة الغربية وقطاع غزة، ولا يمنع توزع الفلسطينيين على ثلاث مناطق يسيطر عليها الإسرائيليون من قول أن معاناتهم من الاحتلال الإسرائيلي تبدو مترقبة، يلخصها واقع سياسة الاضطهاد العنصري، التي يطبقها الإسرائيليون حيالهم، وتنتج القتلى والجرحى والاعتقالات، وتدميراً ترافق مع تردي الواقع المعيشي، ولاسيما الصحي والتعليمي.

وإذا كانت حال الفلسطينيين هذه مستمرة منذ قيام «إسرائيل» على جزء من أراضي فلسطين العام 1948، فقد تعمقت بعد احتلال بقية فلسطين في العام 1967، وزادت حال الفلسطينيين في الضفة وغزة تردداً في العاين الأخيرين بعد انطلاقة اتفاقية الأقصى التي أمل الفلسطينيون، إن تحرير انتفاضة طرد الاحتلال وتحقيق الاستقلال. ولكن ظروفاً إقليمية ودولية، أعطت الاحتلال الإسرائيلي وسط تأييد أميركي على فرصة تشديد الهجوم على الانتفاضة، وأمدداً ضد السلطة الفلسطينية تحت شعار «الحرب على الإرهاب» وخصوصاً بعد اعلان الكثير من التنظيمات الفلسطينية بينها حماس والجهاد والجبهة الشعبية وكتائب الأقصى، «تنظيمات ارهابية»، وبعد أن تبنت الولايات المتحدة موقف الحكومة الإسرائيلية من السلطة الفلسطينية.

وإذا كان من الصعب حصر حياثيات تردي حال الفلسطينيين تحت الاحتلال الإسرائيلي في أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فإن من الممكن التوقف عند بعض المؤشرات والدلائل، التي تبينها الوقائع والأرقام.

ففي الجانب الاقتصادي، صار 75 في المائة من الفلسطينيين، يعيشون تحت خط الفقر بمعدل 2 دولار في اليوم، بينما معدل خط الفقر لدخل الفرد في «إسرائيل» 20 دولاراً في اليوم، وتتفنن «إسرائيل» نحو 125 ألف فلسطيني من العمل عندها، بحسب تقديرات مدير «معهد الدراسات والاعلام الفلسطيني» مصطفى البرغوثي، ويزيد اجمالي عدد العاطلين عن العمل في الضفة وغزة على 400 ألف شخص. وأكَّد وزير الاقتصاد والتجارة الفلسطيني ماهر المصري